مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 14 العدد: 01 السنة 2022 ص 287 - 306

تاريخ الإرسال: 2021/06/18 تاريخ القبول: 2021/12/14
تاريخ النشر :2022/03/17

الفقر في الجزائر في ظل الأهداف العالمية
Poverty in Algeria in light of global goals

سعاد دوبة
جامعة باتنة1 (الجزائر)، souad.douba@univ-batna.dz

الملخص:

يعد القضاء على الفقر مطلبا رئيسيا في أهداف التنمية المستدامة منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث جعلت المنظمات العالمية الفاعلة في مجال التنمية القضاء على الفقر محور اهتماماتها وخططها، وباعتبار الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم التي التزمت بالمضي قدما نحو تحقيق هذه الأهداف، ارتأينا في هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع الفقر في الجزائر ومعرفة مدى التقدم المحرز في إطار بلوغ هدف القضاء على الفقر من خلال رصد تطور مؤشرات قياس الفقر المتعلقة بالأهداف التنموية العالمية منذ بداياتها.

وبالرغم من قطع الجزائر أشواطا كبيرة في إحراز تقدم لا بأس به مقارنة بدول مغاربية وعربية حسبما أكدته نتائج مختلف التقارير والإحصائيات الوطنية والدولية ذات الصلة، إلا أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود ومواجهة الكثير من التحديات لمواصلة سيرورة التنمية ولا سيما القضاء على الفقر بمختلف أبعاده.

الكلمات المفتاحية: الأهداف العالمية، التنمية البشرية، الفقر، مؤشرات الفقر

Abstract:

Considering that Algeria, like the rest of Countries of the world, is committed to moving towards achieving global goals,

this study aims to know the level of poverty in Algeria and the progress made in achieving the goal of eradicating poverty, through presenting the evolution of poverty measurement indicators related to global goals since its beginnings.

Although Algeria has made significant progress, as confirmed by the results of various national and international reports and statistics, more challenges should be made to continue the development process, especially the eradication of poverty in its various dimensions.

Keywords: Global goals, Human development, Poverty, Poverty indicators,

المؤلف المرسل: سعاد دوبة، الإيميل: souad.douba@univ-batna.dz

1.مقدمة:

حظيت الدراسات التنموية بمكانة مهمة في الدراسات والبحوث العلمية أكثر من ذي قبل تزامنا مع بروز موضوع التنمية المستدامة التي شملت كل صور التنمية من بشرية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ثقافية وغيرها. فمنذ مطلع الألفية الثالثة والإعلان العالمي عن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في إطار التنمية المستدامة والمحددة الآجال (2015/2000) من طرف منظمة الأمم المتحدة عبر برنامجها الإنمائي إلى غاية الإعلان عن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة والمعروفة بالأهداف العالمية والمسطرة في الفترة (2030/2016)،[1] يلاحظ المتتبع للشأن التنموي أن جل هذه الخطط التنموية تهدف بشكل أساسي إلى تحسين ظروف السكان وبلوغ مستوى الرفاه من خلال تحقيق أبرز الأهداف الذي يتجلى في القضاء على الفقر بجميع مظاهره وأشكاله.

والجزائر وعلى غرار دول المعمورة امتثلت للإعلان العالمي من أجل المضي قدما نحو السلام والأمن والرفاه، وتبنت استراتيجيات شملت جميع القطاعات، يصب

مجملها في الارتقاء بمستوى المعيشة وضمان العيش الكريم للسكان، والالتزام بتحقيق جميع الأهداف وبلوغ مختلف الغايات التي نصت عليها الحلة العالمية الجديدة للتنمية.

وللحديث عن هدف الحد من الفقر في ظل الأهداف العالمية، فقد تخطى مفهومه المفهوم التقليدي الذي يركز على مستوى الدخل أو ما يعرف بالفقر النقدي إلى الفقر البشري المتعدد الأبعاد الذي يشمل الفقر النقدي مضافا إليه الحرمان في الحاجات الأساسية والحد الأدنى من المستوى المعيشي اللائق، ذلك لأن قياس الفقر النقدي منفردا لا يعكس بالضرورة مستوى المعيشة الحقيقي للسكان. والقضاء على الفقر النقدي لا يعني حتما بلوغ الرفاهية والتنمية المرجوة. لذلك استحدثت مؤشرات مختلفة تقيس المستوى الحقيقي للساكنة من بلوغ الرفاهية والعيش الكريم.

الإشكالية: من خلال ما تقدم عرضه يمكن طرح التساؤل العام لهذه الدراسة كالآتي:

–ما هو واقع تطور مستويات الفقر في الجزائر في ظل التنمية العالمية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم تبسيطها للأسئلة الفرعية التالية:

–ماهية الأهداف العالمية؟

–مفهوم الفقر من منظور التنمية العالمية؟

–ما مدى التقدم المحرز في خفض مستويات الفقر في الجزائر منذ مطلع الألفية في ظل الأهداف العالمية؟

أهداف الدّراسة: تتجلى أهداف الدراسة في معرفة ليس فقط مفاهيم وأدبيات الفقر من المنظور التنمية العالمية، وإنما المتغيرات والمؤشرات التي استحدثت في قياس وتكميم مستويات الفقر.

منهج الدراسة: اتبعنا في إثراء دراستنا هذه المنهج الوصفي الذي يتناسب مع عرض المفاهيم العامة للدراسة المتعلقة في وصف المفهوم التنموي لظاهرة الفقر، إضافة إلى

المنهج التحليلي في قراءة تطور الأرقام الإحصائية للظاهرة المدروسة وتحليلها اعتمادا على المصادر الإحصائية الرسمية الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالموضوع.

2. الأهداف العالمية للتنمية

1.2 أهداف التنمية المستدامة

بعد انقضاء فترة إحراز الأهداف الإنمائية للألفية سنة 2015، باشر المجتمع الدولي باعتماد مجموعة أهداف تنموية أخرى مكونة من 17 هدفا كجزء من جدول أعمال عالمي جديد بشأن التنمية المستدامة. والمعروفة بالأهداف العالمية أو بأهداف التنمية المستدامة2 والتي تكمل سيرورة الأهداف الإنمائية وتدعم مستوى إنجازاتها، حيث تبنت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على غرار الجزائر، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، والتزمت البلدان أيضا بتسريع التقدم لأولئك الذين تأخروا عن الركب أولا، ولا سيما في عدم إحراز تقدم ملموس فيما يخص الحد من الفقر المدقع والجوع والإيدز والتمييز ضد النساء والفتيات. وذلك من خلال تسخير التكنولوجيا والمعرفة والموارد المالية المتاحة إلى جانب نشر ثقافة الإبداع والتطوع وتعزيز ملكية الناس لأهدافهم.[3]

فالجزائر وعلى غرار باقي الدول المغاربية والعربية والعالمية، قطعت أشواطا معتبرة في تحقيقها لهذه الأهداف، حيث كانت من بين خمس دول الأولى عربيا إلى جانب الإمارات العربية المتحدة وتونس والمغرب والأردن إحرازا لجل هذه الأهداف.[4]

2.2 دليل التنمية البشرية(HDI)

إن دليل أو ما يعرف بمؤشر التنمية البشرية يحدّد مدى تطور المجتمعات ورُقيّها أي مدى التغيّر الإيجابي الذي يشمل جميع نواحي الحياة في جميع الدول المتقدمة

أو النامية التي تحاول عن طريق التنمية البشرية الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة.

ومنذ ظهوره عام 1990، حدّد التقرير الدولي للتنمية البشرية مؤشرات وأدلة لقياس التنمية البشرية (IDH) التي تساعد في تقييم وتكميم المستوى المعيشي والتنموي للسكان على نطاق أوسع وشامل. حيث تجاوزت مؤشرات التنمية البشرية في هذا التقرير المؤشرات التقليدية المتمثلة في "الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل"، فالاعتماد على البعد الاقتصادي لم يكن كافيا لوحده لقياس الرفاه الحقيقي للأفراد، ولا يعكس بالضرورة تطور المستوى الفعلي لتنمية السكان، فهناك أبعادا أخرى ينبغي إدراجها والمتمثلة في الوضع الصحي للسكان وكذا تمكّنهم من التعليم بمختلف مجالاته.[5]

يتركب دليل التنمية البشرية (IDH) من ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية يتجلّى أوّلها في القدرة على العيش فترة طويلة وصحية، والتي تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وأما ثانيها يتمثل في القدرة على التعلم واكتساب المعرفة وتقاس بمتوسط السنوات الدراسية والمدة المتوقعة من الدراسة، في حين يتمثل ثالث هذه الأبعاد في القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق، ويقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.[6]

ومنذ عام 2010 استُحدثت أدلة التنمية البشرية المركبة في صيغة جديدة إلى جانب دليل التنمية البشرية وأصبحت تقاس وتدرج ضمن تقارير التنمية البشرية السنوية، وهي كالتالي: [7] دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة (IDHI)، دليل الفوارق بين الجنسين (IIG) ودليل الفقر المتعدد الأبعاد للبلدان النامية (IPM).

وأُدخلت بعد ذلك تعديلات على قياس مركبات الفقر المتعدد الأبعاد سنة 2014، على غرار مؤشر الصحة حيث عُوِّض الوزن حسب الطول بالنسبة للأطفال دون

سن الخامسة بالطول حسب العمر، باعتبار التقزّم مؤشر جيد يعكس سوء التغذية المزمن.[8]

1.2.2 دليل التنمية البشرية في الجزائر

تصنف الجزائر حاليا في خانة مجموعة الدول ذات التنمية المرتفعة ببلوغها القيمة 0.759 لدليل التنمية البشرية سنة 2018، وحازت بذلك الجزائر على المرتبة 82 عالميا حسب تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2019، بعدما كانت سنة 2004 في الرتبة 102،[9]

فقد عرف دليل التنمية البشرية تطورا إيجابيا مستمرا منذ مطلع تسعينيات القرن المنصرم إلى غاية سنة 2019 تاريخ آخر إصدار لتقرير التنمية البشرية العالمي، وذلك بمتوسط نمو سنوي بلغ 0.97% ما بين سنتي 1990 و2018، من 0.578 إلى 0.759، فيما تدل أغلب التقارير الوطنية للتنمية البشرية على أن هذا التطور الرقمي الايجابي يرجع بالدرجة الأولى إلى تحسين مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة، الذي يعد أهم العوامل الثلاثة التي تدخل في تقييم مستوى التنمية البشرية.[10]

وقد شهد دليل التنمية البشرية على مرّ السنين إيقاعات متباينة في الفترة 1990–2000، حيث تزامنت هذه الفترة بالأزمة المتعددة الأبعاد التي أثرت سلبا على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، فأخذ دليل التنمية البشرية في التطور البطيء طيلة هذه الفترة بمتوسط نمو سنوي قدر بـ 1.1% ، فيما مثلت الفترة من سنة 2000–2010 بداية الاسراع لمعدل النمو الجديد بشكل ملحوظ، حيث بلغ متوسط نموه السنوي 1.23%، وتزامن ذلك مع عودة الجزائر إلى البرنامج الاستثماري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. إلا أنه ورغم تحسنه وتطوره المستمرين يلاحظ تراجع نفس متوسط النمو في الفترة 2010–2018 ببلوغه 0.49%.

وعن مُركّبات مؤشر التنمية البشرية، فقد انتقل متوسط السنوات المتوقعة عند الولادة من 67.3 سنة عام 1995 إلى 77.2 سنة في 2014 بتقدم بلغ 10سنوات، حيث بلغ مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة 0.880 سنة 2014 بينما كان يبلغ 0.877 عام 2013.[11] وأما عن الدخل المحلي الإجمالي (RNB) في الجزائر فقد قدر بـ 13.771 دولار (يعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي لسنة 2011) في عام 2014 مقابل 6.668 دولار في عام 1995. وبالتالي ارتفع مؤشر الدخل إلى 0.744 في عام 2014 بعدما كان يبلغ 0.635 في عام 1995.

3. الفقر

1.3 مفهوم الفقر

توجد عدة معايير يحدد على أساسها مفهوم الفقر، وحسب التعريفات الوطنية، فقد عُرِّف الفقر في الجزائر من طرف الخبراء على أنه مرتبط بنقص التغذية بالدرجة الأولى، زيادة عن رضا الفقراء من متوسط الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وهذا ما يُعرف بالفقر المادي أو "الفقر الغذائي" ويأخذ ثلاثة أشكال: [12]خط الفقر المدقع الذي يقدر بمبلغ من المال اللازم لتلبية الاحتياجات الغذائية الدنيا ما يعادل 2100 سعرة حرارية في اليوم الواحد، وعتبة الفقر: تُؤخذ بعين الاعتبار النفقات غير الغذائية، وقدرت بـ 14.825 دج سنويا للشخص الواحد سنة 1995. وخط الفقر المرتفع: يعادل 18.191 دج سنويا للشخص الواحد.

ويُعَرف الفقر من منظور التنمية البشرية على أنه "**انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية**" والمتمثلة في العيش لمدة حياة طويلة وصحية والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين، فالفقر يكون بذلك قياس الحرمان في الحاجات الأساسية والحد الأدنى من المستوى المعيشي اللائق.[13]

ومن أجل ذلك استحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليلا آخرا لقياس درجة ومستوى الحرمان في الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية، ما يعرف بـ "دليل الفقر المتعدد الأبعاد".

2.3 أدلة الفقر في ظل التنمية البشرية

-دليل الفقر البشري (PHI): يهدف دليل الفقر البشري إلى تحديد نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر إلى مجموع السكان بالاعتماد على المكونات الأساسية لدليل التنمية البشرية المتمثلة في الصحة والتعليم ونصيب الفرد من الدخل، غير أن دليل الفقر البشري على خلاف دليل التنمية البشرية لا يقيس التقدم في هذه المجالات، بل يقيس ويكشف توزيع هذا التقدم على مجموع السكان. [14] وينقسم هذا الدليل بدوره إلى نوعين:

-دليل الفقر البشري للدول النامية (PHI-1): يتم تحديد دليل الفقر البشري للبلدان النامية من خلال ثلاثة جوانب أساسية للحياة الانسانية التي تنعكس بدورها على دليل التنمية البشرية.[15]

-دليل الفقر البشري لبعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (PHI-2): يقيس هذا الدليل نسب الحرمان في الأبعاد الثلاثة المتعلقة بـPHI-1، ويضاف إليها قياس بعد الاقصاء الاجتماعي المتمثل في الحياة المديدة والصحية وتقاس باحتمال الوفاة قبل بلوغ سن الأربعين.

-دليل الفقر المتعدد الأبعاد: يتمم دليل الفقر المتعدد الأبعاد مقاييس التنمية النقدية حيث يقيس الحرمان غير النقدي في مختلف نواحيه، مما يرسم صورة أدق لحال الفقراء.[16]

هذا وقد بلغت قيمة دليل الفقر المتعدد الأبعاد في الجزائر 0.008 سنة 2013، وهي تعتبر نسبة ضئيلة جدا، كما قدرت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد 0.3%، في حين بلغت نسبة السكان المعرضون لفقر متعدد الأبعاد 5.8%

[17].أما حصة أبعاد الحرمان في الفقر المتعدد الأبعاد فقد قدرت بـ 29.9%، 46.8% و23.2% للصحة والتعليم ومستوى المعيشة على الترتيب.[18]

4.الفقر في الأهداف العالمية

يتصدر بلوغ هدف القضاء على الفقر خطة 2030 للتنمية المستدامة تحت شعار "**القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**" حيث خصصت له خمس غايات يدور محتوى مجملها حول تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده بمقدار النصف على الأقل، واستحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع، ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030. بالإضافة إلى ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية،

كما وضع لهذه الغايات 14 مؤشرا يقاس على أساسها مدى تقدم إحراز الدول لهذه الغايات. كمؤشر نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بحسب الجنس والعمر، ونسبة السكان الذين يعيشون في أسر تتوفر فيها الخدمات الأساسية، ونسبة الموارد المولدة محليا التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر، ونسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، والحماية الاجتماعية وغيرها).[19] والجدير بالذكر أنه تمت صياغة الهدف الرئيسي الأول في إطار المنهجية الكمية لقياس الفقر، بينما تمت صياغة الأهداف الأخرى في إطار منهجية الاستطاعة لتحليل الفقر.[20]

ويمكن في دراستنا هذه رصد المؤشرات المتاحة والتي يتم القياس من خلالها مدى إحراز الجزائر الهدف الأول كميا منذ مطلع الألفية الثالثة، ذلك لأن بعض المؤشرات الجديدة لا زالت قيد الإحراز. وإلى حد الآن لن يصدر أي تقرير محلي رسمي بعد

التقرير الأخير لسنة 2016 حول درجة الانجاز في الجزائر ومدى المضي قدما نحو بلوغ خطة 2030 سوى بعض الأرقام الواردة في بعض التقارير على المستويين العربي والعالمي والتي سنوردها في هذا المحتوى.

1.4. تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد

استنادًا إلى المؤشر العددي للفقر المدقع، الذي يحتسب نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار أمريكي في اليوم، تبيّن أن المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي ارتفع فيها الفقر منذ عام 2010 أين بلغت نسبة السكان في المنطقة العربية الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار أمريكي في اليوم4%، فيما كان 40% يعيشون بأقل من 2.75 دولار في اليوم[21].

إن مكافحة الفقر في الجزائر أصبح يشكل بعدا هاما وتحديا أساسيا موازاة مع التغيرات الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ تسعينيات القرن المنصرم، ومع الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشها المجتمع الجزائري في نفس الفترة، مما نتج عنها الزيادة في معدلات البطالة وعدم السيطرة على القدرة الشرائية. حيث تضاعفت معدلات الفقر العامة خاصة في الفترة ما بين سنتي 1988 و1995 من 8.1% إلى 14.1%[22].

ومنذ عام 2000 انتهجت الجزائر استراتيجية وطنية في إطار مكافحة الفقر تمثلت في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي القوي، استهلتها بتحقيق الأمن الغذائي وسياسة التنمية الفلاحية من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وخلق فرص العمل للسكان في سن العمل وبالتالي الخفض من معدلات البطالة، وتشجيع روح المقاولاتية وإدماج حاملي الشهادات والإدماج المهني، إلى جانب مساعدة الفئات المعوزة في المجتمع.

وبفضل هذه السياسات تراجعت معدلات الفقر بعد تلك الفترة إلى أن بلغت 5.7% سنة 2005 مرورا بـ 12.1%عام 2000. إلى أن بلغت سنة 2018 النسبة 5.5%.[23]

2.4 نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية 2011) يمثل هذا المؤشر خط (عتبة) الفقر المطلق، فهو يعني الحد الأدنى من السلع والخدمات التي تضمن بقاء الأشخاص.

الجدول 1: نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية) في الجزائر

السنة	السكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم (%)
1988	1.9
1990	1.7
2000	0.8
2005	0.6
2008	0.5
2009	0.5
2011*	0.8

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010): 2eme rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement, Algérie. p24

2011* : Données ONS sur la base de l'enquête consommation des ménages de 2011

رغم انخفاض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم في الجزائر بحوالي الثلثين في الفترة من 1988 إلى2005 من 1.9% إلى 0.6%. إلا أنها ارتفعت قليلا سنة 2011 ببلوغها 0.8%.

فيما بلغت نسبة الفقر المدقع كما حددته الأهداف العالمية بعدد السكان الذين يقل دخلهم عن 1.90 دولار بـ 0.3% سنة 2018. [24] وبصفة عامة يمكن القول إن الجزائر تمكنت من إحراز هذه الغاية حتى قبل الآجال المحددة.

3.4 مؤشر انحراف الفقر

يُعبر عمق أو فجوة الفقر على مدى انحراف متوسط دخل الأسر الفقيرة عن مستوى خط الفقر (عتبة الفقر)، حيث أنه يقيس عمق الفقر في المجتمع ويحسب من خلال العلاقة (انتشار الفقر xعمقه).

الشكل 1: تطور مؤشر انحراف الفقر بالنسبة لعتبة الفقر الغذائي في الجزائر

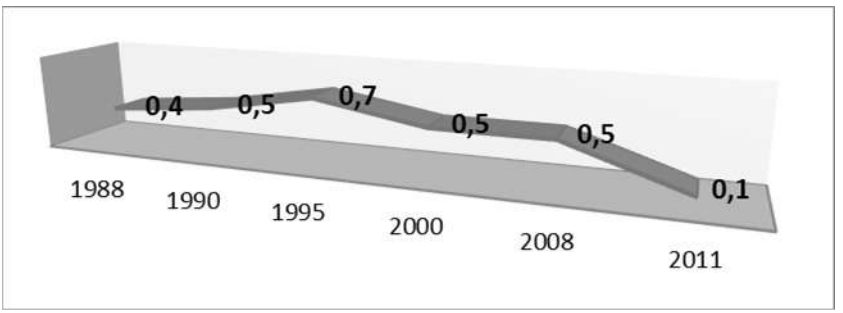

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010) : op.cit. p25.

L'année 1995 : Le Gouvernement Algérien (2005) : rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement, Algérie. p17.

2011 : Le Gouvernement Algérien (2016) ; Algérie, objectifs du millénaire pour le développement rapport national 2000-2015, p37.

متوسط دخل العائلات عن عتبة الفقر، فبينما تمكنت الجزائر من خفض نسبة يبدو الفرق واضحا بين منحى السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد وبين مدى انحراف السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا نجد أن مؤشر انحراف الفقر عن العتبة يبقى مستقرا عند القيمة 0.5 منذ سنة 2000، مما يبرز عدم اعتبار دولار واحد في اليوم كمؤشر يعكس مستوى الفقر الحقيقي أو نسبة السكان الأشد فقرا.

4.4 حصة أفقر 20% من السكان من الاستهلاك الوطني

يعكس هذا المؤشر عدالة توزيع نفقات الاستهلاك بين فئات المجتمع المقسمة إلى خمس فئات، حيث تمثل كل فئة منها بـ 20% من مجموع السكان، فكلما ارتفع حصة أفقر 20% من السكان من الاستهلاك الوطني دل ذلك على عدالة التوزيع وتخفيض عدد الفقراء في المجتمع.

عرف نصيب الخميس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني تطورا ملحوظا بين عامي 1988 و2000، من 6.5% إلى 7.8%، لينخفض نسبيا بعد ذلك أين بلغ سنة 2005 القيمة 7.3%، واستأنف من جديد انتعاشه، حيث بلغ 7.5% سنة 2009 وصولا إلى القيمة 8.4% سنة 2011. مثلما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 2: تطور حصة أفقر 20% من السكان الجزائريين من الاستهلاك الوطني من 1988 إلى 2011

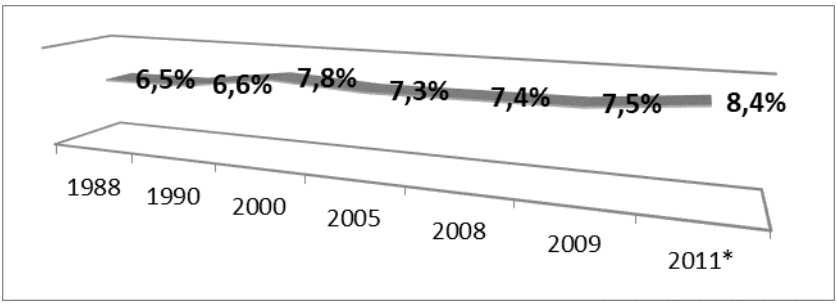

المصدر: Le Gouvernement Algérien (2010): op.cit. p26

* : ONS (2011): Collections Statistiques N° 183, op.cit. p25

أما إذا قورن نفس النصيب من الاستهلاك الوطني لأفقر خمس السكان حسب المناطق الريفية والحضرية، فالفارق يظهر جليا بين المنطقتين، إذ أنه انتقل في المناطق الريفية من 10.7% سنة 2000 إلى 12.7% عام 2011، ومن 6.6% إلى 6.1% لنفس الفترة في المناطق الحضرية.[25]

ولتقليص هذه التباينات بين المناطق، تسعى الجزائر في الحد من الإقصاء وتعزيز العدالة الاجتماعية للتخفيف من التفاوتات الجهوية، بتنفيذ برامج خاصة كأداة لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المتأخرة.[26]

5.4 نسبة السكان العاملين إلى إجمالي عدد السكان

يعرف هذا المؤشر بمعدل التشغيل (Occupancy rate) ويقاس من خلال نسبة السكان المشتغلين إلى إجمالي السكان.

عرفت معدلات التشغيل في الجزائر ارتفاعا قارب ثمانية نقاط مئوية منذ سنة 2000 إلى غاية 2013 نتيجة للسياسات المنتهجة في إطار مكافحة البطالة وتوفير فرص الشغل بمختلف الصيغ، حيث قُدرت نسبة السكان المشتغلين إلى العدد الاجمالي للسكان بـ 28% سنة 2013، بعدما كانت تبلغ 20.5% عام 2000،[27] ومن جهتها شهدت معدلات التشغيل النسوية زيادة بلغت 3% بين سنتي 2008 و2015 من 15.6%[28] إلى 18.3%.[29]

الشكل 3: تطور نسب السكان العاملين إلى إجمالي عدد السكان في الجزائر للفترة 1990-2015

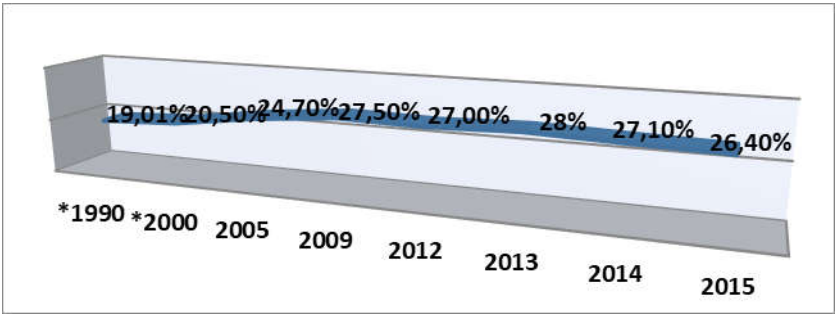

المصدر: ONS, Statistiques Sociales, Emploi et Chômage (déférentes années)
www.ons.dz/IMG/emploietchomage
*: Le Gouvernement Algérien 2010. op.cit. p29.

كما تجدر الإشارة إلى أن كل من المستخدمين والخواص ساهما في ارتفاع عدد السكان المشتغلين، حيث قدرت الزيادة الصافية المطلقة بين سنتي 2012 و2013 حوالي 235000 بقيمة نسبية بلغت 8.2%، إلى جانب عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها خلال الفترة 2008/2004 والمقدرة بـ 4269170 منصب شغل بين دائم ومؤقت.

وعلى الرغم من أن نسب السكان العاملين إلى العدد الكلي للسكان تنمو نموا مستمرا إلا أن مستواها يبقى متدنيا، ما يعكس بقاء مشكل البطالة قائما والذي يعد تحديا أساسيا لمواصلة مسيرة التنمية وهذا بالرغم من خفض نسب البطالة إلى 9.8% سنة 2014، بعدما كانت مرتفعة ارتفاعا معتبرا في مطلع الألفية الثالثة حين قدرت بـ 29.77% في سنة 2000/1999.[30]

6.4 تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع

إن أكثر من نصف وفيات أطفال العالم سببها راجع إلى سوء التغذية، فالأطفال الذين يعانون من سوء التغذية يكونون أكثر عرضة للأمراض. هذا وقد صُنفت الجزائر فيما يخص المؤشرات المتعلقة بسوء التغذية ضمن البلدان ذات المعدلات الضعيفة وفقا للمعايير الموصي بها من قبل منظمة الصحة العالمية.[31]

7.4 عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات

عرف تطور نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة بالنسبة لأعمارهم انخفاضا بحوالي ¾ في العشرية 2008/1998 من 13% إلى 3.7%،[32] لتبلغ 3% سنة 2013، أين عرفت أقصى قيمة لها لدى الأطفال البالغين أقل من خمسة أشهر بـ 7.1% متبوعة بالذين تتراوح أعمارهم بين 48–59 شهرا بنسبة 3%، فيما قدرت أدنى نسبة بـ 1.7% لدى الأطفال البالغين بين 12 و23 شهرا. كما عرفت نفس النسبة ارتفاعا لدى الأسر الأشد فقرا بنسبة 3.9% مقابل 2.3% عند العائلات الغنية. بالإضافة إلى بقاء الفوارق الجهوية على ماهي عليه حيث سجلت نسبة الأطفال ناقصي الوزن 3.4% في المناطق الحضرية بينما لا تتعدى نقس النسبة 2.8% في الأرياف.[33]

فيما بلغ مؤشر انتشار التقزم (تدني الطول مقابل العمر) عند الأطفال دون سن الخامسة 11.7% عام 2019. وهو المؤشر الذي استحدث مؤخرا باعتباره مؤشر يعكس جيدا سوء التغذية المزمن.

الشكل 4: تطور نسب الأطفال الأقل من 5 سنوات ناقصي الوزن من 1995 إلى 2013 في الجزائر

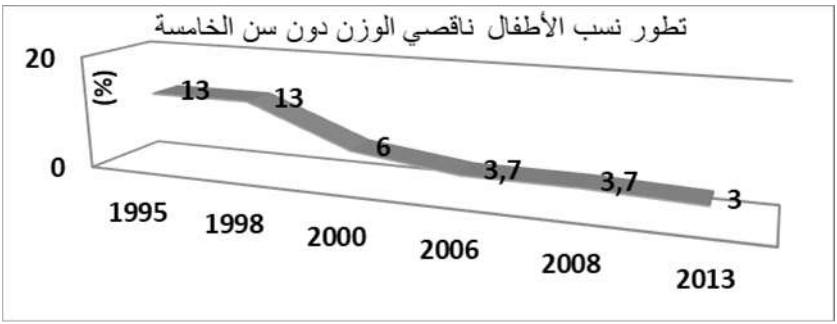

المصدر: 1995/2006: CNES (2008): RNDH 2007, p42
1998/2008: CNES (2009): RNDH 2008, p48.
2000: CNES (2016): RNDH 2013-2015, p84.
2013: MSPR (2015): MICS 2012/2013, p63.

يعكس هذا الانخفاض تغيرا كبيرا في النظام الغذائي بالجزائر مما قد ينتج عنه تحديا بالنسبة للصحة العامة. ويؤكد الالتزام التام بالوقاية خاصة فيما يتعلق بصحة الأطفال وترقية الرعاية الصحية.

8.4 نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية

إن الحد الأدنى من السعرات الحرارية والمحدد بـ 2100 سعرة حرارية للشخص الواحد يوميا يمثل العتبة المعتمدة في الجزائر لقياس الفقر الغذائي، وعليه فإن نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الغذائية (نسبة الفقر الغذائي) قد انخفضت إلى أقل من النصف بين عامي1995 و2004 من 5.7 % إلى 1.6%،[34] وبالتالي تكون الجزائر قد حققت هذه الغاية منذ سنة 2004.

5.خاتمة

بفضل إنعاش التطور الاقتصادي ببرنامج التنمية البشرية الذي أصبح من أولويات التنمية في الجزائر وما يحمل في طياته من سبل القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد، فإلى جانب البرنامج التكميلي لدعم النمو لـ 2005–2009، نجد برنامج الاستثمارات

العمومية لـ 2010–2014 الذي وجهت 40% من ميزانيته للتنمية البشرية التي مست قطاعي التربية والتكوين على غرار قطاعات الفلاحة والصحة والسكن، إلى جانب توفير مناصب الشغل في إطار القضاء على البطالة من خلال توظيف حاملي الشهادات ودعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة، مما أدى إلى تحسن مؤشرات القضاء على البطالة التي انخفضت من 29% سنة 2000 إلى قرابة 10% في 2014.

بالإضافة إلى الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي من خلال تسطير البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، كلها ساهمت في خفض مستويات الفقر بشكل عام وإحراز الجزائر على أرقام ومراتب متقدمة في أغلب مؤشرات قياس غايات الأهداف العالمية، ولكن ورغم كل ما تشير إليه الإحصائيات من تقدم إلا أنه ينبغي ليس فقط مضاعفة البرامج التنموية وإنما إنجازها وتأديتها لمستحقيها، والتصدي لظاهرة الفساد التي أضحت تهدد أمن واستقرار البلاد، ومحاربة كل مظاهر الفساد وتجسيد مبادئ الحوكمة الرشيدة وآلياتها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق الجهوية وبلوغ الرفاهية المنشودة.

6.المراجع

[1] United Nations Development Programme . https://www.undp.org/ , accessed on November 27, 2019.

[2] United Nations General Assembly, 10 July 2017, Work of the Statistical Commission pertaining to the 2030 Agenda for Sustainable Development. Retrieved from http://ggim.un.org/documents/A_RES_71_313.pdf

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة، جويلية 2018، تقرير عن خطة العمل من أجل إدماج العم التطوعي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. الرابط:
A/73/254/https://undocs.org/pdf?symbol=ar

[4] Emirates Diplomatic Academy (EDA), Sustainable Development Solutions Network (SDSN), SDG INDEX AND DASHBOARDS REPORT IN ARAB REGION, (2019). Retrieved from https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2019/2019_arab_region_index_and_dashboards.pdf

[5] UNDP, Human development report, Oxford university press, New York, (1990), p 10.

[6]. Programme des nations unies pour le développement (PNUD),, Rapport sur le développement humain 2015, p 03

[7] CNES Rapport national sur le développement humain 2013-2015, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie, 2016, Alger. p 39.

[8]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2014، ص 155.

[9] United Nations Development Program, Human Development Report ,2019. p 301 Retrieved from http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2019_arabic.pdf

[10] CNES, RNDH 2013-2015, 2016.op.cit. p35.

[11] CNES ,2016. ibid.

[12] Ministère de l'Action Sociale et de la Solidarité Nationale, Carte de la pauvreté en Algérie, 2001. p 14.

[13]عبد الله عطوي السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 144.

[14] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لعام 2003، ص 340.

[15]المزيد من التفاصيل حول كيفية حساب مختلف أدلة التنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة 2003، ص ص 340-349 على الرابط:
http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/264/hdr_2003_en_complete.pdf

[16] United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Arab Multidimensional Poverty Report, 2017. p 04. Retrieved from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/multidimensional-arab-poverty-report-english_0.pdf

[17] United Nations Development Program, 2019. op.cit. p 301

[18] United Nations Development Program, .2019. ibid.

[19] United Nations General Assembly, .10 July 2017. op.cit.

[20] علي عبد القادر علي، أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، سلسلة الحلقات النقاشية الدورية السنوية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003. ص2.

[21] Arab development portal.

http://www.arabdevelopmentportal.com/indicator/poverty. Consulté le 15/01/2020

[22] Ministère de L'emploi et de la Solidarité Nationale, Niveau de vie et mesure de la pauvreté en Algérie, 2006. p 29.

[23] United Nations Development Program, 2019. op.cit p 320

[24] Emirates Diplomatic Academy (EDA), Sustainable Development Solutions Network (SDSN) 2019, op.cit p 51

[25] Le Gouvernement Algérien, 2016. op.cit., p37.

[26] Le Gouvernement Algérien, 2016. ibid.

[27] Le Gouvernement Algérien, 2010. op.cit. p29.

[28] ONS, Statistiques Sociales, Emploi et Chômage (au Quatrième Trimestre 2008), p 1.

[29] ONS, Statistiques Sociales N° 726, Activité, Emploi & Chômage en Septembre 2015, p 1.

[30] ONS, Statistiques Sociales, emploi et Chômage entre 1997 et 2000. p 1.

[31] CNES, 2016. op.cit. p84.

[32] CNES, Rapport National sur le Développement Humain 2008, Algérie, 2009. p48.

[33] Ministère de la Sante, de la Population et de la Réforme Hospitalière, Enquête par Grappes a Indicateurs Multiple MICS 2012-2013, Algérie, 2015. p63.

[34] Le Gouvernement Algérien (2010) : op.cit. p41.